المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الثالث - الإصدار الخامس والعشرون
تأريخ الإصدار: 20 نوفمبر 2021م

ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير (قاعدة عقدية قرآنية في باب الصفات)

There is Nothing Like Him, and He is the All-Hearing, the All-Seeing (Quranic Creedal Rule in the Chapter of Attributes)

إعداد الدكتور/ أبو زيد بن محمد مكي

عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Email: ammakki@uqu.edu.sa

مستخلص البحث

هذا البحث بعنوان: ("ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير" قاعدة عقدية قرآنية في باب الصفات، فيها بيان واضح لمنهج أهل السنة والجماعة في النفي والإثبات، ورد على الممثلة والمعطلة، يندرج تحتها الأصول والأمثال والقواعد التي يذكرها العلماء في باب الصفات، والبحث عبارة عن مقدمة وتمهيد، وأربعة مباحث: فأمَّا المقدمة، فهي في بيان أهمية البحث، والجديد فيه، وخطة البحث. وأمَّا التمهيد؛ فهو في بيان تعريف توحيد الأسماء والصفات، وأهمية دراسته. وأما المباحث فهي كالتالي: المبحث الأول - القواعد السبعة المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية. المبحث الثاني- الأمثال والأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية. المبحث الثالث- الفرق المنحرفة عن القاعدة العقدية القرآنية.

وقد خرج البحث بنتائج أبرزها: أنَّ القواعد والأمثال والأصول المذكورة في التدمرية، وقال بها غير ابن تيمية-أيضا- من علماء السلف الصالح كلها مندرجة تحت هذه القاعدة العقدية القرآنية.، أنَّ المسلمين لو التزموا هذه القاعدة، وانطلقوا منها، لفازوا بالمعرفة الحقة بالله، ونجوا من الإلحاد في أسماء الله وصفاته، أنَّ الفرق المنحرفة من الممثلة والمعطلة أعظم سبب لضلالها هو مخالفتها لهذه القاعدة القرآنية.

الكلمات المفتاحية: ليس كمثله شيء، السميع، البصير، قاعدة عقدية قرآنية، باب الصفات

There is Nothing Like Him, and He is the All-Hearing, the All-Seeing (Quranic Creedal Rule in the Chapter of Attributes)

Abstract

The title of this study is: "The Quranic Principle in Creed: (There is nothing like Him, and He is the All-Hearer, the All-Seeing} - A foundational approach for studying issues related to the Oneness of Allah's names and attributes.

It consists of a preface, an introduction and three sections. As for the preface; it is about the importance of this study, what is unprecedented in it and the outline of the study. The introduction explains the definition of the Oneness of Allah's names and attributes and the importance of studying it. As for the sections, it is as follows: First section: The seven principles that come under the main Quranic principle in creed.Second section: Examples and fundamentals that come under the Quranic principle in creed.Third section: Sects that deviated from the Quranic principle in creed.

The most important results of this study: The principles, examples and fundamentals mentioned by Ibn Taymiyyah in at-Tadmuriyah were also mentioned by other than him from scholars of the pious predecessors and it all comes under this Quranic principle in creed, If the Muslims adhered to this principle and proceeded upon it, they would gain the true knowledge of Allah and be saved from the deviation in the understanding of the names and attributes of Allah, The greatest reason for the deviation of sects - such as the negators of Allah's attributes (mu'attila) and the beliefs of the anthropomorphists (al-mumathila) – is their contradiction of this principle.

Keywords: Nothing is like Him, the All-Hearing, the Seeing, the Qur'anic creed base, the chapter on Attributes.

المقدمة

المقدمة، فهي في بيان أهمية البحث، والجديد فيه، وخطة البحث.

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ-ﷺ. أمَّا بعد:

أهمية البحث:

تكمن في الدلالة على أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11]، قاعدة عقدية قرآنية في باب الأسماء والصفات، يندرج تحتها كثير من مسائل الباب، ومعناها واضح عند عامة المسلمين فضلًا عن العلماء وطلاب العلم، فينبغي أن تكون هي الكلمة السواء التي يطالب بالرجوع إليها جميع المختلفين في هذا الباب، وتكون هي المنهج العام الذي ينهجه الجميع في تعلم أسماء الله وصفاته.

وفيه دعوة طلاب العلم إلى الانطلاق من هذه القاعدة العقدية القرآنية في دراسة باب الأسماء والصفات، فهي تسهل على الدارس الطريق إلى معرفة الله، وتحقق له الزيادة في الإيمان بالله، وتبعده عن شبهات المعطلة، وأيضا عن شبهات الممثلة، فتحفظ عليه عقيدته في الله صافية نقية، وتحفظ فكره، وتصون قلبه، وتنطلق جوارحه عابدة لله، ملتزمة بشريعة الله.

الجديد في هذا البحث:

رد منهج أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات نفيا وإثباتا إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11].

وإثبات أنَّ الفرق المنحرفة في هذا الباب من الممثلة والمعطلة لم تلتزم بهذه القاعدة العقدية القرآنية، وكان ذلك هو أعظم سبب لضلالها.

والجديد فيه أيضا: تسهيل الأصول والأمثال والقواعد التي ذكرها العلماء عموما، وذكرها ابن تيمية في التدمرية خصوصا، فهذا البحث يمكن اعتباره مقدمة لطالب العلم في دراسة التدمرية ونحوها.

ولم أقف على بحث اعتنى باستنباط المنهج في باب الصفات، ورد مسائل هذا الباب لهذه القاعدة العقدية القرآنية.

هذا وأسأل الله تعالى الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل هذا البحث، وأن يجعل له القبول لدى طلاب العلم، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

خطة البحث

هذا البحث عبارة عن مقدمة وتمهيد، وأربعة مباحث:

فأمَّا المقدمة، فهي في بيان أهمية البحث، والجديد فيه، وخطة البحث.

وأما التمهيد؛ فهو في بيان تعريف توحيد الأسماء والصفات، وأهمية دراسته.

وأما المباحث فهي كالتالي:

المبحث الأول- القواعد السبعة المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية

القاعدة الأولى- قاعدة الخبر

القاعدة الثانية- قاعدة من الله

القاعدة الثالثة- قاعدة الظاهر

القاعدة الرابعة- قاعدة بلا تمثيل

القاعدة الخامسة- قاعدة المعنى

القاعدة السادسة- قاعدة التنزيه

القاعدة السابعة- قاعدة العقل

المبحث الثاني- الأمثال والأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية

المسألة الأولى-الأمثال المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية

المثل الأول- نعيم الدنيا ونعيم الجنة

المثل الثاني- الروح والبدن

المسألة الثانية-الأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية

الأصل الأول- القول في الأسماء والصفات كالقول في الذات والوجود

الأصل الثاني- القول في الصفات كالقول في الأسماء

الأصل الثالث- القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر

المبحث الثالث- الفرق المنحرفة عن القاعدة العقدية القرآنية

المسألة الأولى- انحراف الممثلة

المسألة الثانية- انحراف المعطلة

التمهيد

وفيه المسائل التالية:

المسألة الأولى- بيان المراد بالقاعدة العقدية القرآنية

المسألة الثانية- تعريف توحيد الأسماء والصفات، وبيان علاقته بأنواع التوحيد الأخرى

المسألة الثالثة- أهمية دراسة توحيد الأسماء والصفات

المسألة الأولى- بيان المراد بالقاعدة العقدية القرآنية

1- القاعدة في اللغة العربية هي الأساس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة:127] (1).

2- والقاعدة في الاصطلاح: هي القضية الكلية المشتملة على كثير من المسائل.

أو: هي القضية الكلية التي تعرف بالنظر فيها قضايا جزئية.

أو: هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته (2).

3- والقاعدة العقدية: هي القضية الكلية المتعلقة بأمور الاعتقاد المستنبطة من القرآن والسنة وإجماع السلف التي يعرف بالنظر فيها قضايا جزئية في باب من أبواب العقيدة أو أكثر.

وهناك فرق بينها وبين الأصل العقدي، فالأصل العقدي يقصد به الركن من أركان العقيدة، ولذا نجد بعض أهل العلم يعنون لمؤلفه في أركان العقيدة بعنوان: أصول العقيدة.

وأيضًا هناك فرق بين الضابط العقدي، وبين القاعدة العقدية، فالضابط العقدي يكون في مسألة معينة من مسائل العقيدة، فيقال ضابط شرك الذبح، وضابط شرك المحبة، وهكذا.

فالضابط مثلا يكون للتفريق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر، والبدعة، والسنة في مسألة من المسائل العقدية (3).

وفي هذا البحث يقصد بأنَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، قاعدة عقدية قرآنية، بدراستها يعرف كثير من جزئيات مسائل باب الأسماء والصفات.

المسألة الثانية- تعريف توحيد الأسماء والصفات، وبيان علاقته بأنواع التوحيد الأخرى

1- **تعريف التوحيد لغة واصطلاحاً:**

أ- تعريف التوحيد لغة:

التوحيد لغة: يدور معناه حول أمرين اثنين هما:

1. التفرد والانفراد، وعدم وجود المثل والنظير.

يقول ابن فارس: "الواو والحاء والدال أصل واحد؛ يدل على الانفراد، من ذلك الوحدة، وهو واحد قبيلته إذا لم يكن فيهم مثله"(4).

---

(1) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (679).
(2) انظر: المصباح المنير، للفيومي (510).
(3) انظر: في موضوع القواعد العقدية؛ رسالة القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، د. عادل قل، رسالة دكتوراة لم تطبع بعد.
(4) مقاييس اللغة، لابن فارس (90/6).

2. الإفراد: بالعلم أو الاعتقاد بأنَّه واحد، والحكم بأنَّه واحد، وجعل الشيء واحدا فيما هو واحد فيه.

يقول الجرجاني: "التوحيد في اللغة: الحكم بأن الشيء واحد، والعلم بأنه واحد"[1].

ب- تعريف التوحيد اصطلاحاً:

التوحيد اصطلاحاً هو: إفراد الله بما ثبت له من الأسماء والصفات، في الكتاب والسنة، باعتقاد أنَّه لا ند له فيها ولا مثيل؛ وإفراد الله بربوبيته لخلقه فلا رب لهم سواه، فهو المنفرد بخلقهم وملكهم وتدبير أمورهم، وإفراد الله بألوهيته فلا مستحق للعبادة إلا إيّاه، وذلك بالتوجه له بالعبادة الخالصة بما شرع، في جميع مناحي الحياة.

فالتوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب: هو تحقيق معنى لا إله إلا الله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، بما شرع؛ لأنه المنفرد بالربوبية، الذي لا مثيل له في أسمائه وصفاته وأفعاله[2].

تعريف توحيد الأسماء والصفات: هو اعتقاد أن الله واحد في أسمائه وصفاته، لا مثيل له فيها، ولا ند ولا نظير؛ لأنه الخالق وحده، وما سواه مخلوق.

ج-العلاقة بين أقسام التوحيد:

أ- **التوحيد العلمي القولي** -وهو: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات- يستلزم التوحيد العملي الإرادي -وهو: توحيد الألوهية-؛ فمن آمن بانفراد الله بالربوبية والأسماء والصفات لزمه إخلاص العبادة له وحده.

ب- **التوحيد العملي الإرادي**-وهو: توحيد الألوهية- يتضمن التوحيد العلمي القولي -وهو: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات-؛ فمن أفرد الله بالعبادة، واعتقد بطلان عبادة كل من سواه؛ فلا بد أن يكون قد آمن بأنه الرب وحده، الذي لا مثيل له في ذاته، ولا في أسمائه وصفاته[3].

ج-**العلاقة بين توحيد الأسماء والصفات وبقية أقسام التوحيد:** علاقة تضمن، فتوحيد الربوبية يتضمن توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية يتضمنهما معا، وكذلك علاقة استلزام، فتوحيد الأسماء والصفات يستلزم توحيد الربوبية، وهما يلزم منهما توحيد الألوهية.

المسألة الثالثة- أهمية دراسة توحيد الأسماء والصفات

أ-أخرج الترمذي بإسناد صحيح عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: أقبلت مع رسول الله -ﷺ- فسمع رجلًا يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 1-2]،

فقال رسول الله -ﷺ-: "وجبت".

قلت: ما وجبت؟

(1) كتاب التعريفات، للجرجاني (73).
(2) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (378/14)، والقول السديد شرح كتاب التوحيد، للسعدي (10). .
(3) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (282/10).

قال: "الجنة"[1].

فهذا الحديث فيه بيان واضح بأنَّ من قرأ سورة الإخلاص، عالمًا بمعناها، مؤمنًا بما جاء فيها، ملتزمًا العمل بمقتضاها، فقد صارت الجنة واجبة له، فضلًا من الله وكرمًا.

وهذه السورة فيها تعريف بالله -سبحانه وتعالى- من خلال أسمائه وصفاته، فهو الأحد الذي لا ثاني له، ولا شريك له في مخلوقاته، فهو المنفرد بالخلق والملك والتدبير، فهو واحد في ربوبيته؛ ولذا فهو الصمد في ألوهيته، أي: المستحق وحده للعبادة، فهو المنفرد بقضاء حوائج العباد، وهو الذي له الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

وبينت هذه السورة بأنَّ الله لم يلد، لكمال غناه عن الولد، فهو الآخر الذي ليس بعده شيء، وهو المستغني عن كل ما سواه، وهو القائم بنفسه وبغيره، فهو الحي الذي لا يموت، وهو القيوم على مخلوقاته، والمستغني عنها من كل الوجوه، وهي قيامها به، لا تستغني عنه من أي وجه من الوجوه.

وبينت هذه السورة بأنَّ الله لم يولد، لكما غناه عن الوالد، فهو الأول الذي ليس قبله شيء، ولم يسبق بعدم، جل جلاله.

ولذا فإنه لا كفؤ له، ولا ند له، ولا سمي له، ولا نظير له لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته.

فهذه السورة بينت لنا معتقدنا في الله -جل جلاله-، فمن آمن بما فيها، والتزم العمل بمقتضاها: وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما شرع في جميع مناحي الحياة، فإنَّ الجنة واجبة له.

والمراد هنا استنباط أهمية دراسة توحيد الأسماء والصفات من هذا الحديث؛ ويمكن إجمالها في الأمور التالية:

1. أنَّ توحيد الأسماء والصفات هو الباب المعرِّف لنا بالله سبحانه وتعالى. فكيف نعبد من لا نعرف؟ فتوحيد الأسماء والصفات يعرفنا بمعتقدنا في الله، وعليه يقوم إيماننا بالله سبحانه وتعالى.

ولذا فإن من لم يعرف الله من خلال أسمائه وصفاته، لم تصح عبادته لله، فهو عندما يعبد الله الذي يعتقد له الولد، ويعتقد أنه ثالث ثلاثة، ويعتقد أن ولده إله، وأن هذا الولد يقوم بأفعال الله من الملك والتدبير والعناية واللطف، فهذا لو عبد الليل والنهار، منذ البلوغ إلى الوفاة، فليس له عند الله إلا النار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة:72].

2. أنَّ توحيد الأسماء والصفات هو الباب الذي يدخل منه الإنسان إلى رضوان الله، وإلى جنته، فمن عرف الله، وآمن به، أفرده بالعبادة، ففاز بسعادة الدارين.

(1) كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة الإخلاص، (5 /167، 168)، ح (2897).

3. أنَّ توحيد الأسماء والصفات أشرف العلوم، وأعلاها، فشرف العلم بشرف المعلوم، فتوحيد الأسماء والصفات علم يتعلق بالتعريف بالله -جل جلاله- من خلال أسمائه وصفاته وأفعاله، فهو أساس العلم الشرعي، ومبدؤه، وهو غاية في ذاته، فالعلم بالله عبادة عظيمة، وهو وسيلة لإخلاص العبادة لله سبحانه وتعالى.
4. أنّ توحيد الأسماء والصفات ركن في التوحيد، لا يتم التوحيد إلَّا به، وهو الركن الأول من التوحيد والمستوجب للركن الثاني وهو توحيد الألوهية، ولا يمكن تحقيق توحيد الالوهية دون أن يكون المعتقد في الله صحيحًا.
5. أنَّ توحيد الأسماء والصفات يقوِّي إيمان الإنسان بالله سبحانه وتعالى، فكلما ازدادت معرفة الإنسان بالله من خلال أسمائه وصفاته كلما ازداد إيمان الإنسان بربه.
6. أنَّ توحيد الأسماء والصفات ينشط الإنسان في عبادة الله سبحانه وتعالى، فكلما ازدادت معرفة الإنسان بالله من خلال أسمائه وصفاته، كلما ازدادت عبادته لله، مع الإخلاص والاتباع.
7. أن من أحب صفات الله أحبه الله.

ب-أخرج البخاري في صحيحه بإسناده عَنْ عَائِشَةَ-رضي الله عنها- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ (صَلَاتِهِ) فَيَخْتِمُ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ.

فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

فَقَالَ: "سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟".

فَسَأَلُوهُ؛ فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ"(1).

دلت هذه القصة أن من أحب سورة الإخلاص أحبه الله، وأن من أحب صفات الله أحبه الله.

فهذا الصحابي ﷺ أحب هذه السورة لأن فيها صفات الله، وهو يحب الله، فيحب السورة التي فيها التعريف بالله، وذكر أسمائه وصفاته فكان له هذا الجزاء العظيم.

المبحث الأول- القواعد السبعة المندرجة تحت القاعدة القرآنية

القاعدة الأولى- قاعدة الخبر

القاعدة الثانية- قاعدة من الله

القاعدة الثالثة- قاعدة الظاهر اللائق

القاعدة الرابعة- قاعدة بلا تمثيل

(1) كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، (13 فتح / 347، 348)، ح (7375).

القاعدة الخامسة- قاعدة المعنى

القاعدة السادسة- قاعدة التنزيه

القاعدة السابعة- قاعدة العقل

القاعدة الأولى- قاعدة الخبر

نستنبط من قوله تعالى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، أنَّ الكلام في باب الأسماء والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات. فقد دلت على أنَّ الله موصوف بالنفي في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وموصوف بالإثبات في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وأن هذا النفي والإثبات خبر موقوف معرفته على ما جاء به الوحي[1].

فالواجب علينا في باب الأسماء والصفات من خلال هذه القاعدة الأمور التالية:

1-أنَّ نتلقى الأسماء والصفات نفيًا وإثباتًا من الله سبحانه وتعالى، وما صح عن رسوله -ﷺ-سواء كان آحادا أو متواترا، لا فرق بينهما[2].

2-أن يكون المنهج في الإثبات كما في القاعدة القرآنية بلا تمثيل، فنثبت لله بأنه سميع بصير، معتقدين بأن الله لا مثيل له في سمعه وبصره، وهكذا في جميع الثابت لله من الأسماء والصفات[3].

3-أن يكون المنهج في الإثبات كما في القاعدة القرآنية التفصيل، ففي التفصيل في الإثبات زيادة في التعريف بالله، وزيادة في بيان كمالات الممدوح.

4-أن يكون المنهج في النفي كما في القاعدة القرآنية: أن ننفي عن الله ما نفاه عن نفسه، وننزه الله عن مماثلة المخلوقات، لكن تنزيهنا له لا يوقعنا في تعطيل الثابت لله من الأسماء والصفات في الكتاب أو السنة، فهو تنزيه بلا تعطيل[4].

5-أن النفي يكون مجملًا كما في القاعدة القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالتفصيل في النفي ليس فيه مدح، بل قد يكون أحيانا فيه ذم[5].

---

(1) انظر: التدمرية (57).
(2) انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (206)، وكتاب التوحيد، لابن خزيمة (137/1)، ورسالة السجزي إلى أهل زبيد (121، 122)، ومختصر الصواعق المرسلة (2/ 469)..
(3) انظر: الاختلاف في اللفظ، والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة (34) تحقيق الكوثري، والواسطية، لابن تيمية، بشرح الهراس، وتخريج علوي السقاف (47- 48).
(4) انظر: التدمرية (6- 8).
(5) انظر: المصدر السابق نفسه (8).

6-أن النفي لا يفصل إلا لأسباب، كدفع توهم نقص عن صفة كماله كقوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:255]. أو لدفع ما ادعاه الكاذبون في حق الله ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا • وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:91-92].

7-وأنَّ النفي لا بد أن يتضمن إثبات كمال الضد حتى يكون مدحًا، كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:3]، أي لكمال غناه عن الوالد وعن الولد، فهو الأول والآخر[1].

القاعدة الثانية- قاعدة الخبر من الله

يراد بهذه القاعدة: أنَّ المخبر لنا بأسماء الله وصفاته هو الله، فلا يسعنا إلَّا الإيمان بهذا الخبر.

فالله سبحانه وتعالى هو الذي أخبرنا عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فوجب علينا أن نؤمن بهذين الاسمين: السميع والبصير، وبهاتين الصفتين: السمع والبصر، مع اليقين بأن سمع الله وبصره ليس كسمع المخلوق وبصره، فنؤمن بهذا الخبر وإن لم ندرك الكيفية، لعدم وجود المثيل الذي نقيس عليه، ولعدم وجود الخبر الموضح للكيفية، ولعدم رؤيتنا لله في هذه الدنيا،

(1) انظر: التدمرية (59).

وهكذا هو الواجب علينا في بقية أسماء الله وصفاته الواردة في القرآن والسنة، نؤمن بها لكونها من الله، نؤمن بها من غير تمثيل، وإن لم نعرف المعنى الموضح للكيفية[1].

إذن نستنبط من هذه القاعدة القرآنية: أن الأسماء والصفات الثابتة في الكتاب والسنة يجب الإيمان بها لأنها خبر من الله تعالى، ونفهمها في ضوء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فلا نلحد في معانيها بتحريف أو تكييف أو تمثيل أو تعطيل.

وأما الألفاظ التي لم تثبت في الكتاب والسنة فلا تجب الموافقة عليها، نفيا أو إثباتا حتى نعرف المراد بها:

أ. فإن كان المراد بها حقًا، لا يحتمل إلَّا ذلك، فهنا لا تدخل تلك الألفاظ من ضمن الأسماء والصفات، وإنما يجوز الإخبار بها عن الله، كقول السلف عن الله بأنه بائن من خلقه، أي ليس هو حال في شيء من مخلوقاته، ولا شيء من مخلوقاته حال فيه.

ب. وإن كان المراد مجملًا يحتمل حقًا وباطلًا، فإننا نتوقف في تلك اللفظة، ولا نطلقها على الله، نفيا أو إثباتا، فإن في إطلاقها على الله يتضمن إثبات الباطل الذي فيها، وفي نفيها عن الله يتضمن نفي الحق الذي فيها. فنستفصل عن المعنى، فالمعنى الحق نقبله ونعبر عنه بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، وأما المعنى الباطل فنرده[2].

ومن الأمثلة على تلك الألفاظ: الجسم، العرض، الحوادث، الجهة، المتحيز [3].

اللفظة المجملة	المعنى الباطل المردود	المعنى الحق المقبول	التعبير بالألفاظ الشرعية
(1) الجسم	من جنس المخلوقات، مكون من الجواهر المنفردة	الموجود القائم بنفسه، الموصوف بالصفات، الذي يرى في الآخرة	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
(2) حلول الأعراض	ما يعرض للإنسان من الأمراض والآفات	صفات الله	إثبات السمع والبصر.. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
(3) حلول الحوادث	التغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الأحداث	صفات الله الفعلية	إثبات الكلام والاستواء والعرش والنزول مع استحضار

(1) انظر: أصول السنة، للإمام أحمد، (53-56) بشرح الجبرين، والتبصير في معالم الدين، لابن جرير الطبري (146، 147)، والحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم الأصبهاني (223/2، 224).
(2) انظر: التدمرية (59)، (66، 67)، ودرء التعارض (1/ 44، 45).
(3) انظر: التدمرية (66، 67)، ودرء التعارض (1/ 44، 45).

	التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم		﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
(4) الجهة	شيء موجود مخلوق كالسموات نفسها، والعرش نفسه.	ما فوق العالم غير مخلوق	العلو، والفوقية
(5) المتحيز	تحوزه المخلوقات	منحاز عن المخلوقات مباين لها	العلو، والفوقية

القاعدة الثالثة- قاعدة الظاهر اللائق

هذه القاعدة استكمالًا للقاعدتين السابقتين، فقد ذكر فيما سبق أن باب الأسماء والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، وأنه يتلقى من الله سبحانه وتعالى سواء في القرآن أو السنة.

فيراد بهذه القاعدة الثالثة: أن نتلقى هذا الخبر الذي هو من الله المتعلق بأسماء الله وصفاته على ظاهره، وهذا الظاهر هو اللائق بالله سبحانه وتعالى، بدون تمثيل، ويكون هذا الأمر عامًا في سائر الأسماء والصفات.

إنَّ القاعدة العقدية القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ محكمة الدلالة في هذا الموضوع، بأننا نثبت لله جميع ما ثبت له في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات على ظاهرها، وأن ظاهرها هو على الوجه اللائق بالله من غير تمثيل[1].

وتحت هذه القاعدة، قاعدة الظاهر اللائق، يمكن ذكر الضوابط التالية:

1. أنَّ السلف لا يرتضون القول بأن ظاهر نصوص الأسماء والصفات هو التمثيل، فالله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلَّا ما هو كفر وضلال، والقاعدة القرآنية صريحة في نفي ذلك.
2. أنَّ من ظن أن ظاهر النصوص على غير ما يليق بالله سبحانه وتعالى، وأن الظاهر هو التمثيل، فقد خالف هذه القاعدة العقدية القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وأنه غلط من وجهين:

(1) انظر: رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين تحقيق وتخريج عبد الله البخاري (74)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث (160 - 164).

أ- غلط في فهمه للنصوص، حيث فهم منها معنى فاسدًا جعله ظاهر النص، فقال: النصوص ليست على ظاهرها. ولذلك نؤكد دائمًا بأن يجعل المسلم فهم السلف الصالح ضياء له، وضابطًا يضبط به المعنى الحق للنصوص.

ومثاله: أن يفهم من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ أن لله سمع مثل سمع المخلوقين، وبصر مثل بصر المخلوقين، وينسى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فيقول بأن الظاهر وهو إثبات السمع والبصر غير مراد، وأنه يحتاج إلى تأويل، فيقع في الانحراف.

ب- غلط في رده للمعنى الحق، ظانًا أنه باطل.

ومثاله: أن يفهم بأن سمع وبصر يليق بالله، وأنه مخالف لسمع المخلوق وبصره، ومع هذا يرى أن إثبات هذا الأمر باطل، وأنه يحتاج إلى تأويل، لأنه سيوقع في التمثيل.

3. أنَّ من اعتقد أنَّ الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ إثبات السمع والبصر لله من غير تمثيل، على ما يليق بالله، فإنِّه يجب عليه أن يعتقد ذلك في بقية النصوص، ولا يفرِّق بينها، فإن العاقل يجمع بين المتماثلات، ويفرق بين المختلفات، فلمَّا كان القائل واحدًا، والموصوف واحدًا، فكل تلك الأسماء والصفات التي وردتنا من الله منسوبة لله، كلها على ظاهرها اللائق بالله سبحانه وتعالى، ولا يجوز أن نثبت بعضها، وننفي بعضها، بحجة أن ما أثبتناه ظاهره على ما يليق بالله، وما نفيناه ظاهره على ما لا يليق بالله[1].

القاعدة الرابعة- قاعدة الظاهر بلا تمثيل

هذه القاعدة استكمالًا لما سبقها من القواعد، فالقاعدة الأولى فيها بيان أن توحيد الأسماء والصفات هو من باب الخبر، والقاعدة الثانية فيها بيان أن هذا الخبر من الله فيجب الإيمان بما فيه نفيًا أو إثباتًا، والقاعدة الثالثة: أن هذا الخبر من الله على ظاهره اللائق بالله، فهذه القاعدة الرابعة، تقول بأننا نثبت هذا الظاهر بلا تمثيل.

فيراد بهذه القاعدة الرابعة: إثبات الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة نفيًا أو إثباتًا على ظاهرها من غير تمثيل.

(1) انظر: التدمرية (69)، (78) .

وهذه القاعدة هي المنطوق الصريح للقاعدة القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فهي تدعونا للإيمان بأن الله سميع بصير، مع اعتقاد أنه ليس كمثله شيء في سمعه وبصره، وهكذا سائر صفاته[1].

وهؤلاء الذين توهموا أن ظاهر النصوص هو التمثيل قد وقعوا في محاذير عديدة أبرزها:

1. مخالفة القاعدة القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فنسيانهم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أثناء دراستهم للأسماء والصفات هو الذي أوقعهم في الانحراف في هذا الباب، فظنوا أن مدلول النصوص هو التمثيل.
2. أن الظن بأن مدلول النصوص هو التمثيل، فيه سوء ظن بالله وبرسوله ﷺ، حيث ظن أن المفهوم من كلاهما هو الكفر، ويقوم بالجناية على النصوص بتعطيلها عمَّا دلت عليه من إثبات الصفات لله اللائقة بالله جل جلاله.
3. أنَّه بنفي تلك الصفات الواردة في النصوص لله، يكون معطلًا لما يستحقه الرب سبحانه من الأسماء والصفات، وبهذا ينحرف في معرفته بالله، وقد يصل به الانحراف إلى عبادة غير الله، كأن يعبد عدمًا.
4. أنَّه يلزمه وصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الجمادات أو المعدومات أو الممتنعات.

وهذا هو الإلحاد في كلام الله وفي الله، فيجمع بين التمثيل والتعطيل.

ولو التزم بما في القاعدة القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فآمن بأن الله سميع بصير، مستحضرًا ليس كمثله شيء في سمعه وبصره، وهكذا في بقية ما ثبت لله سبحانه وتعالى في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات، فأثبتها وآمن بها على ظاهرها اللائق بالله من غير تمثيل لسلم من الإلحاد في كلام الله، وفي صفات الله[2].

القاعدة الخامسة- قاعدة المعنى

هذه القاعدة أيضًا استكمالًا لما سبق من القواعد: فنحن نعتقد وجوب الإيمان بما ورد في الخبر من الله من الأسماء والصفات له على ظاهرها اللائق به، من غير تمثيل، وأنها مفهومة المعاني مجهولة الكيفية.

(1) انظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني (191)، والاقتصاد في الاعتقاد، لعبد الغني المقدسي (100). وكتاب رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على المريسي العنيد (380) ضمن عقائد السلف. والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (364).
(2) انظر: التدمرية (79- 81). والرد على الجهمية (291 ، 292) ضمن عقائد السلف، والشريعة، للآجري (1125/3 ، 1126)، ورياض الجنة، لابن أبي زمنين (110)..

فيراد بهذه القاعدة: بيان أن أسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة معلومة من جهة المعاني، مجهولة من جهة الكيفيات، وفقًا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فنعلم أن الله موصوف بصفة السمع، وأنه يسمع الأصوات، فلا تختلط عليه الأصوات، ولا تختلف عليه اللهجات، ولا يخفى عليه صوت، وكذلك القول في البصر. ولذا فإن الداعي عندما يدعو الله، يدعو وهو موقن بأن الله يسمع دعاءه، ويبصر حاله، ولكن لكون الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فإننا نفوِّض كيفية سمع الله وبصره، له سبحانه وتعالى، وهكذا في سائر الأسماء والصفات.

فنحن نعلم المعاني بالنظر إلى اللفظ حال القطع عن الإضافة والتقييد؛ السمع: إدراك المسموعات، والبصر: إدراك المبصرات، وعند الإضافة والتقييد، نقول سمع الله، وبصر الله، نفهم المعاني أن الله يسمع دعاءنا، ويبصر حالنا، ولكن سمع الله يليق بالله، وبصر الله يليق بالله، لا نعرف كيفيتهما، لكونهما يليقان بذات الله، فلما كانت ذات الله غيب، فكذلك كيفية صفاته.

وتحت هذه القاعدة يحسن التنبيه إلى الأمور التالية:

1. أننا عندما نقول بأن نصوص الأسماء والصفات معلومة من جهة المعاني، لا نقصد بالمعنى هنا حقيقة الصفة، فإننا نقول بأن الحقيقة والكيفية مجهولة، وإنما نقصد بالمعنى: المعنى الكلي الموجود في الذهن، عند القطع عن الإضافة والتقييد، نفهم المعنى العام، ثم عند الإضافة نفهم المعاني فهمًا عامًا لا نستطيع من خلاله الوصول إلى كيفية الصفة. كما مثلنا سابقًا في السمع والبصر، نمثل هنا باليد، فاليد حال القطع عن الإضافة والتقييد، هي ما به القبض والبسط، فنثبت لله صفة اليد، وأن له يدان سبحانه وتعالى، ونفهم المعنى من قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:64]، لكن ليس هو المعنى الموضح لكيفية اليد، وهكذا في جميع الأسماء والصفات.
2. ومن هنا يمكننا التعبير بأن نصوص الأسماء والصفات محكمة من ناحية المعاني، ومتشابهة من ناحية الكيفية، وأن هذا التشابه هو من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.
3. ومن هنا يمكننا القول بأن تأويل نصوص الأسماء والصفات، بتفسير معانيها هذا يعلمه العلماء وغيرهم من عامة الناس، وأما تأويل نصوص الأسماء والصفات ببيان حقيقتها، فهذا من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله[1].

القاعدة السادسة- قاعدة التنزيه

هذه القاعدة -كذلك- تستكمل ما سبقها من القواعد: فالخبر من الله على ظاهره بلا تمثيل بمعنى، وفي هذه القاعدة نضيف: وتنزيه.

(1) انظر: التدمرية (89، 90)، (98، 99)، (100).

فيراد بهذه القاعدة: الإيمان بما أخبرنا الله به في الكتاب أو السنة عن نفسه من الأسماء والصفات، ويكون هذا الإثبات مع تنزيه الله عن مماثلة المخلوقات.

وهذه القاعدة؛ صريح منطوق القاعدة العقدية القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فنحن ننزه الله عمَّا نزه نفسه عنه من المماثلة للمخلوقين، فحقيقته ليست كحقيقة المخلوقين، وحقيقة المخلوقين ليست كحقيقته، ويتضمن ذلك تنزيه الله عن النقائص والعيوب؛ فإثباتنا للوارد، ومنها السمع والبصر يكون مع التنزيه عن المماثلة والنقص والعيب.

وهنا في هذه القاعدة؛ قاعدة التنزيه نذكر الضوابط التالية:

1. أنَّ التنزيه لله عن مماثلة المخلوقات يكون من غير تعطيل ما ثبت لله من الأسماء والصفات، فهو تنزيه من غير تعطيل.
2. أن التنزيه يكون إجماليًا لا تفصيليًا، فنأتي للمعائب والنقائص والمماثلة فننفيها جملة لا تفصيلًا، فلا نقول: وجه الله ليس كوجه البشر، ولا سمعه كسمع البشر، ولا بصره كبصر البشر، وإنما نقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أي: في جميع الوارد لله من الأسماء والصفات.
3. أن التنزيه التفصيلي لا يكون إلا لأسباب، وقد سبق ذكرها: مثل نفي نقص قد يتوهم في صفة كماله، أو لرد ما ادعاه الكاذبون في حق الله.
4. أن التنزيه، لا بد فيه من إثبات كمال الضد ليكون مدحًا، فيقال مثلًا عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق:38]؛ أي لكمال قوته، وهكذا.
5. أننا لا نثبت لله غير ما ورد في الكتاب والسنة، ونقول من غير تمثيل، فهذا التنزيه لا يجيز لنا إثبات غير الوارد.
6. أن تنزيه الله مطلقًا عن المشابهة من كل وجه، بحيث يكون الإثبات للأسماء والصفات بدون حقيقة ثابتة لله، هذا منهج خاطئ في التنزيه يوقع الإنسان في التعطيل.

فهناك قدر مشترك بين أسماء الله وصفاته، وبين أسماء وصفات المخلوق، وهذا القدر المشترك يكون في المعنى الكلي من اللفظ حال القطع عن الإضافة والتقييد والتخصيص، كما مثلنا سابقًا بالسمع والبصر واليد، وعند الإضافة والتقييد والتخصيص يكون التنزيه عن المماثلة والمشابهة، فلكل منهما ما يخصه لا يشركه فيه الآخر، فحقيقة سمع الله وبصره ويده تليق به لا يشركه معه المخلوق، وحقيقة سمع المخلوق وبصره ويده تليق به لا يشركه معه الخالق.

فالتشبيه المطلق أي من كل وجه، فيما يجب ويجوز ويمتنع هذا هو التمثيل، وهو كفر، وهو صريح القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وأما مطلق التشابه وهو الاشتراك في المعنى الكلي الموجود في الذهن، فهذا به نفهم معاني أسماء الله وصفاته، ويزيد إيماننا بالله، ومعرفتنا به[1].

القاعدة السابعة- قاعدة العقل

هذه القاعدة هي خاتمة القواعد السابقة: فالخبر من الله على ظاهره بلا تمثيل، وبمعنى، وتنزيه، وعقل.

فيراد بهذه القاعدة: أنَّ أسماء الله وصفاته وإن كان العلم بها وإثباتها لله موقوف على الوحي من كتاب وسنة؛ إلاَّ إنَّه يمكن الوصول إلى كثير منها بالطرق العقلية، وقد تضمن الوحي ذلك تصريحا أو تنبيها لما هو محتاج للأدلة العقلية عليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن العقل قد دل على صحة الوحي عموما، فهو يدل على صحة ما جاء فيه تفصيلا.

فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، قد دلَّ عليه العقل من جهة ثبوته في القرآن، ودلَّ العقل على نفي المماثلة.

ففي القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، دليل على بطلان التمثيل عقلًا، فإن الله هو الخالق، وما سواه مخلوق، والخالق في ذاته وفي أسمائه وفي صفاته لا يمكن أن يماثله فيها المخلوق، لأن المخلوق حينئذ سيكون خالقًا، فنقع في التناقض: بوصف المخلوق بنقيضين، وكذلك الخالق لا يمكن أن يماثل المخلوق في أسمائه وصفاته وذاته، لأنه سنصفه بالنقيضين: خالق ومخلوق، وهذا باطل.

فهذه القاعدة العقدية القرآنية هي عقلية من جهة ورودها في الشرع، ومن ناحية دلالتها العقلية على نفي المماثلة بين الخالق والمخلوق[2].

ويحسن التأكيد تحت هذه القاعدة على المسائل التالية:

1. أن العقل قد دلَّ على جميع ما ورد به الوحي، من جهة دلالته على صدق الرسول ﷺ، ووجوب الإيمان بكل ما جاء به من القرآن والسنة. فكل ما ورد في القرآن والسنة، فهو مستند على الأدلة العقلية، سواء جاء مقترنًا بدليل عقلي خاص به، أو ورد سمعيًا بغير اقتران بدليل خاص به.

(1)انظر: التدمرية (116)، (124)، (125، 126).
(2)انظر: التدمرية (146، 147)، ودرء التعارض (198/1، 199). ومنهاج السنة (110/2). ومجموع الفتاوى (136/13-140).

2. أن كثيرًا مما ورد في الوحي، وكان بحاجة إلى دليل عقلي عليه، فقد ورد مقترنًا بدليله بأجمل صورة، وأسهل عبارة، حتى من سهولتها لا ينتبه الإنسان إلى قيامها على دليل عقلي.
3. أنَّ كثيرًا من صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة يمكن الاستدلال عليها من خلال النظر في مخلوقات الله، فنثبت لله العلم والقدرة والحكمة والرحمة هكذا.
4. أنَّه لا يمكن فيما ثبت في الوحي لله من الأسماء والصفات ما يناقض بالعقول الصريحة، أو تحكم عليه بالاستحالة، فلا تعارض البتة بين ما ثبت به النقل، وبما جاء به العقل، ولكن قد يكون فيما جاء به الوحي ما يحار فيه العقل.

وسبب الحيرة هو عدم معرفتنا لكيفية ذات الله، وكيفية صفاته، ولعدم وجود المثيل لله، ولعدم ورود الخبر الصادق الموضح لكيفية صفات الله[1].

المبحث الثاني- الأمثال والأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية

المسألة الأولى- الأمثال المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية

المثل الأول- نعيم الدنيا، ونعيم الآخرة

يقول الله تعالى في القاعدة القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فسمَّى نفسه سميعًا بصيرًا، وسمَّى الإنسان سمعيًا بصيرًا، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:2].

وقد قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فليس السمع كالسمع، ولا البصر كالبصر، مع اشتراكهما في الألفاظ، والمعاني الكلية لتلك الألفاظ الموجودة في الأذهان لا الأعيان.

ومما يوضح هذا الأمر، المثال الذي يذكره علماء أهل السنة والجماعة وهو نعيم الدنيا، ونعيم الآخرة؛ بل موجود الدنيا، وموجود الآخرة، فنجد بينهما اشتراك في الألفاظ، ولم يوجب ذلك الاشتراك التماثل في المسميات، وهذا مخلوق، وهذا مخلوق، فالتباين بين الخالق والمخلوق عند الاشتراك في الألفاظ من باب أولى.

فالذي يقر بالتباين بين موجود الدنيا وموجود الآخرة، وكلاهما مخلوق، يلزمه الإقرار من باب أولى بالتباين بين الخالق والمخلوق عند الاشتراك في مسميات الصفات، وأنه لا يوجب التماثل فيها، والقاعدة العقدية القرآنية صريحة في ذلك[2].

(1) انظر: درء التعارض (147/1)، (150/1، 151) (155/1، 156).
(2) انظر: التدمرية (46، 47).

المثل الثاني- الروح والبدن

هذا المثل، والمثل السابق يوضحان مسألة القدر المشترك بين أسماء وصفات الخالق، وأسماء وصفات المخلوق، وأن الاشتراك في الأسماء لا يوجب التماثل في المسميات، انطلاقًا من قوله تعالى في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فاشتراك الخالق والمخلوق في اسم السميع البصير، لا يوجب تماثلهما في السمع والبصر، فسمع الخالق يليق به، لا يشركه فيه المخلوق،

وسمع المخلوق يليق به، لا يشركه فيه الخالق، وإنما الاشتراك في المعنى الكلي لاسم السمع والبصر، وهو إدراك المسموعات، وإدراك المبصرات، ففي حالة القطع عن الإضافة والتقييد والتخصيص يكون الاشتراك، وفي حالة الإضافة والتقييد والتخصيص، فلا اشتراك.

ومما يذكره علماء أهل السنة والجماعة من أمثلة توضح هذه الحقيقة، مثال الروح والبدن، فقد وصفت الروح بصفات يوصف بها البدن مثل الصعود والعروج، ويتفق الجميع أنهما وإن اشتركا في أسماء تلك الصفات، فإن بينهما اختلاف في الكيفيات، وهذا مخلوق وهذا مخلوق، فالتباين بين الخالق والمخلوق من باب أولى، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أننا نقر بتلك الصفات للروح، وأنها تقبض وتصعد وتسل، ومع هذا لا نعرف الكيفية، لكوننا لم نراها، وليس لها نظير يقاس عليه، ولم يرد الخبر الصادق الموضح للكيفية، فالخالق من باب أولى، أن نؤمن بما ثبت له من الأسماء والصفات، ونتعلم معانيها، ونفوض كيفيتها إلى الله تعالى[1].

المسألة الثانية- الأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية

الأصل الأول- القول في الأسماء والصفات كالقول في الذات والوجود

يقول الله تعالى في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ فالله ليس كمثله شيء في ذاته، وهذا يؤمن به الجميع، فذاته سبحانه وتعالى لم تسبق بعدم، ولا يلحقها فناء، فهو الأول الذي ليس قبله شيء، وهو الآخر الذي ليس بعده شيء، فلمَّا كان الله تعالى لا مثيل له في ذاته، والصفات تابعة للذات، فكذلك سبحانه وتعالى لا مثيل له في أسمائه وصفاته؛ فهو السميع البصير، وموصوف بصفة السمع وصفة البصر، ولا مثيل له فيهما، وكذلك في سائر الأسماء والصفات.

فمن أقر لله سبحانه وتعالى بالوجود، وبأن له ذات حقيقة، وقال بأن الله لا مثيل له في ذاته وفي وجوده، وأنَّ الوجود منقسم لما يليق بالخالق، وإلى ما يليق بالمخلوق، فيقال له: كما أنك تقول بأن الوجود منقسم إلى ما يليق بالخالق، فوجود الخالق يليق به، ولا يشركه فيه المخلوق، ووجود المخلوق يليق به،

(1)انظر: التدمرية (56، 57).

ولا يشركه فيه الخالق، وأنهما وإن اشترك في اسم الوجود إلاَّ أن ذلك لا يوجب تماثلهما فيه، فيقال له القول في أسماء الله وصفاته كالقول في الذات وفي الوجود.

فيجب على كل مسلم ومؤمن إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات، وأنه لا مثيل له في أسمائه وصفاته، وإن أطلقت تلك الأسماء على أسماء وصفات المخلوق، فكما أنهما مختلفان في الوجود والذات، فهما مختلفان في الأسماء والصفات(1).

الأصل الثاني- القول في الصفات كالقول في الأسماء

هذا الأصل تابع للأصل السابق، فكما قلنا في الأصل السابق القول في الأسماء والصفات كالقول في الذات والوجود، نقول هنا أنه لا فرق بين الأسماء وبين الصفات، فكلاهما يقول الله تعالى عنهما في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فكما أن الأسماء منقسمة إلى ما يليق بالخالق، وإلى ما يليق بالمخلوق، فالله من أسمائه: السميع والبصير، والمخلوق من أسمائه: السميع والبصير، ونقول بأن اسمي الله السميع والبصير يليقان به لا يشركه فيهما المخلوق، وأن اسمي المخلوق السميع والبصير يليقان به لا يشركه فيهما الخالق.

فما قلناه في الأسماء ينطبق على صفات الخالق، وصفات المخلوق، فهما وإن اشتركا في السمع والبصر إلّا أنه لا تماثل بينهما البتة فيهما في حال الإضافة والتقييد والتخصيص، وأن الصفات منقسمة كالأسماء إلى ما يليق بالخالق وإلى ما يليق بالمخلوق(2).

الأصل الثالث- القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر

يقول الله تعالى في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فالله موصوف بصفة السمع والبصر، وصفة السمع والبصر منقسمة إلى ما يليق بالخالق، وإلى ما يليق بالمخلوق، ونحن نثبت لله صفتي السمع والبصر اللائقتين به، انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وما نقوله في صفة السمع والبصر نقوله في بقية الصفات، فالقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

وهكذا القول في صفات الله تعالى الأخرى: كالوجه والعين واليد، فما قلناه في السمع والبصر نقوله فيها.

وهكذا القول في صفات الله الفعلية من الاستواء على العرش، والنزول والإتيان والغضب والرضا والفرح والسخط...

(1) انظر: التدمرية (43-45).
(2)انظر: التدمرية (35).

فالقول فيها كالقول في السمع والبصر، فنقول بأن تلك الصفات منقسمة إلى ما يليق بالخالق وإلى ما يليق بالمخلوق، ونحن نثبت لله تلك الصفات اللائقة به، انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .[1]

وفي ختام هذه الأمثال وهذه الأصول، يتبين لنا أنَّ التشابه بين أسماء وصفات الخالق، وأسماء وصفات المخلوق ينقسم إلى قسمين:

1-تشابه مطلق، أي من جميع الوجوه، فيما يجب ويجوز ويمتنع، فهذا تمثيل ممنوع، قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

2-مطلق التشابه، أي في اللفظ والمعنى الكلي له حال القطع عن الإضافة والتقييد والتخصيص، فهذا ثابت، وليس هذا هو التمثيل الممنوع، ولا بد من إثبات هذا القدر المشترك حتى نتعلم ما أخبرنا الله به عن نفسه من الأسماء والصفات[2].

المبحث الثالث- انحراف الفرق عن القاعدة القرآنية

المسألة الأولى- انحراف الممثلة

يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، والممثلة يخالفون ذلك، ويثبتون لله الأسماء والصفات مع القول بالمماثلة؛ فيقولون: يد الله كيد المخلوق، ومحبته كمحبتهم، ورضاه كرضاهم.

ومن انحراف الممثلة؛ أنهم يصفون الله بما يتصف به المخلوق من صفات النقص، فيصفون الله كما وصفته اليهود: بالفقر والبخل والتعب، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

ومن انحراف الممثلة أنهم يصفون المخلوق بما هو من صفات الخالق المختصة به، كأفعال الربوبية من الخلق والملك والتدبير، وكعلم الغيب، ومغفرة الذنوب، وتفريج الكروب، وكذلك يرفعون بعض المخلوقين إلى درجة الخالق، فيتوجهون لهم بأنواع من العبودية، كالدعاء والاستغاثة والسجود والذبح والنذر[3].

وقد بدأ القول بتمثيل صفات الله بصفات المخلوقين، وصفات بعض المخلوقين بصفات الله في السبأية الرافضة، وانتشر في طوائف الشيعة المتقدمين، ثم في غلاة الصوفية[4].

---

(1) انظر: التدمرية (31، 32).
(2)انظر: المصدر السابق نفسه (42، 43).
(3) انظر: المختار في أصول السنة، لابن البنا الحنبلي البغدادي (81). وعقيدة السلف وأصحاب الحديث (232). والتدمرية (144-146).
(4) انظر: رسالة مقالة التشبيه، وموقف أهل السنة منها. د جابر بن إدريس أمير.

المسألة الثانية- انحراف المعطلة

يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، والمعطلة يخالفون ذلك، ويعطلون النصوص عما دلت عليه من الأسماء والصفات كليا أو جزئيا، ويعطلون الذات الإلهية عن الصفات الثابتة لها، وهم متفاوتون في التعطيل.

1- انحراف الفرق الكلامية

أ. يراد بالفرق الكلامية: الفرق التي استخدمت علم الكلام في إثبات عقائدها والدفاع عنها، وأبرزها الجهمية والمعتزلة والكلابية والماتريدية، والأشعرية والكرَّامية[1].

ب. هذه الفرق خالفت القاعدة العقدية القرآنية من وجوه عديدة أبرزها:

1. أنهم يصفون الله بالصفات السلبية على وجه التفصيل، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالنفي للماثلة على وجه الإجمال، لا على وجه التفصيل.
2. أنهم رغم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فهم لا يفهمون من الوراد في النصوص من الأسماء والصفات إلا التمثيل، كفهم الممثلة، لذا فهم يردون النصوص ويحرفونها بالتعطيل أو التأويل.
3. أنهم ينزهون الله عن المماثلة، لكن يدفعهم ذلك إلى تعطيل الله عن أسمائه وصفاته الثابتة له في النصوص.
4. أنهم يجملون في الإثبات، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فالمنهج الشرعي: التفصيل في الإثبات، لما في ذلك من تعريف بالله، وثناء عليه سبحانه وتعالى.
5. نجد الجهمية نفت جميع الأسماء والصفات ما عدا ما لا يصح عندهم إطلاقه على المخلوق، فنفوا اسم الله السميع والبصير، وصفة السمع والبصر، والله يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
6. نجد المعتزلة نفت الصفات مع إثبات الأسماء، ففرقت بين أسماء الله وبين صفاته، ونفت رؤية الله مطلقًا.
7. نجد الكلابية أثبتت الأسماء، ولكنها فرقت بين الصفات، فأثبتت البعض، ونفت صفات الله الفعلية كالاستواء على العرش، والنزول، والغضب، والرضا...
8. ونجد الأشعرية: نفت جميع الصفات الفعلية، وآحاد الصفات التي أثبتوها: العلم والكلام والسمع والبصر والإرادة، وجعلوها كلها قديمة، ونفوا صفات يزعمون أن في إثباتها تجسيم أي تمثيل: كالعلو والنزول، والمجيء والإتيان، وقالوا بالكلام النفسي، أي أن القرآن عبارة عن كلام الله، فهو تعبير عما في نفس الله، ولم يتكلم الله به حقيقة.
9. ونجد الماتريدية لم يثبتوا من الصفات إلا ثمان على خلل في إثباتها، وهي الحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام والتكوين.

(1) انظر: مقالات الفرق الكلامية، د أبوزيد مكي، (13).

2- انحراف غلاة المعطلة.

أ- لا يصفون الله بأي صفة ثبوتية.

ب- لا يصفون الله لا بإثبات ولا بنفي[1].

الخاتمة

وفيها أبرز نتائج البحث:

1- أنَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11]، قاعدة عقدية قرآنية في باب الأسماء والصفات، ينبغي أن تكون هي الكلمة السواء التي يطالب بالرجوع إليها جميع المختلفين في باب الأسماء والصفات، وتكون هي المنهج العام الذي ينهجه الجميع في تعلم أسماء الله وصفاته.

2- أنَّ الانطلاق من هذه القاعدة العقدية القرآنية في دراسة باب الأسماء والصفات، يسهل على الدارس الطريق إلى معرفة الله، ويحقق له الزيادة في الإيمان بالله، ويبعده عن شبهات المعطلة، وأيضا عن شبهات الممثلة، فيحفظ عليه عقيدته في الله صافية نقية، ويحفظ فكره، ويصون قلبه، وتنطلق جوارحه عابدة لله، ملتزمة بشريعة الله.

3- أنَّ قواعد أهل السنة والجماعة وأصولهم وأمثالهم في باب الأسماء والصفات مندرجة ضمن هذه القاعدة.

4- أنَّ الفرق المنحرفة في باب الأسماء والصفات لم تلتزم بهذه القاعدة العقدية القرآنية، فكان ذلك هو أعظم سبب لضلالها.

إلى غير ذلك من النتائج المذكورة في ثنايا البحث؛ وصلى الله على محمد وآله وسلم.

المراجع

1. الفراء، أبو يعلى و النجدي، أبو عبد الله (1410هـ). إبطال التأويلات لأخبار الصفات، دار الإمام الذهبي، ط1.
2. إبن قتيبة، عمبر أبو عمر (1412هـ). الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبه، دار الراية، ط 1.
3. المقدسي، عبد الغني و الغامدي، أحمد (1414هـ). الاقتصاد في الاعتقاد، مكتبة العلوم والحكم، ط 1.
4. الطبري، محمد و الشبل، علي (1416هـ). التبصير في معالم الدين، دار العاصمة، ط 1 .
5. ابن تيمية، محمد بن عوده السعدي (1405هـ). التدمرية، ط1.
6. الجرجاني (1978م). التعريفات، مكتبة لبنان.
7. ابن منده، علي محمد الفقيهي (1402هـ). الرد على الجهمية، الجامعة الإسلامية، 3.
8. بن تيمية وأخرون.. (1423هـ). الرسالة الصفدية، أضواء السلف، ط 1.

(1) انظر: التدمرية (13- 21).ومقالة التعطيل، والجعد بن درهم، د محمد بن خليفة التميمي.

9. السعدي، عبد الرحمن (1420هـ). القول السديد في مقاصد التوحيد، دار المُغني، ط 1.
10. بن البنا، الحسن و البدر، عبد الرزاق (1413هـ). المختار في أصول الدين، مكتبة العلوم والحكم، ط 1.
11. الأحمدي، عبد الإله (1416هـ). المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، ، دار طيبة، ط2.
12. الفيومي، أحمد (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الفكر.
13. الدينوري، أبي محمد و المصطفى، محمد (1425هـ). تأويل مختلف الحديث، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط1.
14. ابن تيمية، محمد رشاد سالم (1401هـ). درء تعارض العقل والنقل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1.
15. مكي، أبو زيد (1438هـ). دلائل الربوبية، مركز تكوين، ط1.
16. السجزي، أبو نصر وباعبد الله، محمد (1414هـ). رسالة السجزي إلى أهل زبيد، دار الراية، ط1.
17. قل، عادل (د.ت). رسالة القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة.
18. ابن أبي زمنين، عبد الله البخاري (1415هـ). رياض الجنة بتخريج أصول السنة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط 1.
19. الترمذي، أبو عيسى، إبراهيم عوض (1398هـ). سنن الترمذي، مكتبة الحلبي، ط 2.
20. الذهبي، شعيب الأرناؤوط (1406هـ). سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ط4.
21. أحمد بن حنبل، عبد الله الجبرين (1420هـ). شرح أصول السنة، دار المسير، ط 2.
22. الدمشقي وأخرون.. (1424هـ).شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ط 2.
23. هراس، محمد والسقاف، علوي (1422هـ). شرح العقيدة الواسطية، دار الهجرة، ط4.
24. الإمام أبي الحسين بن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية.
25. عقائد السلف، علي النشار، عمار الطالبي، منشأة المعارف.
26. الإمام أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح الإمام أبي عبد الله البخاري، مكتبة الرياض الحديثة.
27. الصابوني، إسماعيل و الجديع، ناصر (1415هـ). عقيدة السلف وأصحاب الحديث، دار العاصمة، ط 1.
28. محمد بن منده و د. علي الفقيهي (1409هـ). كتاب التوحيد، الجامعة الإسلامية، ط 1.
29. الآجري، أبو بكر و الدميجي، عبد الله (1420هـ). كتاب الشريعة، دار الوطن، ط 2.
30. الإمام ابن منظور (1413هـ). لسان العرب، مكتب تحقيق التراث، مكتبة دار الباز، ط 3.
31. ابن تيمية، عبد الرحمن النجدي الحنبلي وابنه محمد (1412هـ). مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب.
32. ابن القيم، الموصلي محمد (1405هـ). مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية، دار الكتب العلمية، ط 1.
33. ابن تيمية، الغنيمان عبد الله (1412هـ). مختصر منهاج السنة الكوثر، ط2.
34. بن زكريا، أبي حسين وهارون، عبد السلام (1411هـ). معجم مقاييس اللغة دار الجيل، ط 1.
35. الأصفهاني، الراغب و داوودي، صفوان (1412هـ). مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، الدار الشامية، ط 1.

36. مكي، د. أبوزيد (1441هـ) مقالات الفرق الكلامية، دار الأوراق، ط 1.
37. الأمير، جابر (1422هـ). مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها أضواء السلف، ط1.
38. التميمي، د. محمد (1418هـ). مقالة التعطيل والجعد بن درهم، أضواء السلف، ط1.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.25.2